الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٩
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC - 1989
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس : السيد المصري (الجمهورية العربية السورية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البندان ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وتخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.19
20 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

89-56562 ٢٤٠٧ض(٨٩)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البندان ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ وتخطيط البرامج (تابع) (A/44/6/Rev.1 ، A/44/7 و Corr.1 ، A/44/16 و Add.1 ، A/44/223)

القراءة الاولى

١ - الرئيس : أجمل الاجراء الذي ستتبعه اللجنة في قراءتها الاولى لكل من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٢ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : أشار الى أن الرئيس قد أشار في مجمله امكانية ادخال تعديلات على تقديرات كل باب حسب القرارات التي تتخذها اللجان الرئيسية الاخرى أو الجمعية العامة . وأضاف أن هذه الممارسة المستقرة مقبولة لوفده ، على أساس الفهم بأن تتم هذه التعديلات في إطار القواعد المنظمة لتشغيل صندوق الطوارئ .

٣ - السيد بودوت (مدير شعبة الميزانية) : قال إن فهم ممثل المملكة المتحدة سليم .

٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن التباين في تقديرات الابواب سيخضع لعاملين هما : تشغيل صندوق الطوارئ والتعديلات بسبب التضخم وتقلبات العملة .

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٥ - السيد بودوت (مدير شعبة الميزانية) : قال إن من المستصوب أن يتكلم ممثل للأمانة العامة في بداية النظر في كل باب لتقديم معلومات اضافية ، عند استلام توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، بشأن ثلاث نقاط : التغييرات في البرامج للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بالمقارنة بالفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛ والأولويات ، لا سيما على ضوء الآثار المترتبة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في مشروع الميزانية المقدم من الأمين العام ؛ والموارد الخارجة عن الميزانية .

(السيد بودوت)

٦ - واستطرد قائلا إن الباب ١ - ألف لا يتطلب تعليقا كبيرا على هذه النقاط الثلاث ، إلاّ في حالة مجلس الاغذية العالمي . ومن الواضح أن التغييرات البرنامجية والاولويات لا تنطبق على أجهزة تقرير السياسة ، ومسألة الموارد الخارجة عن الميزانية لا تخص غير هيئتين هما مجلس مراجعي الحسابات والمجلس المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين . والمبلغ المشار اليه هو حوالي ٠٠٠ ١٧٦ دولار ويتصل بالخدمات المقدمة الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وصندوق الامم المتحدة للسكان .

٧ - واسترسل قائلا إنه في حالة مجلس الاغذية العالمي يقترح إدخال عدة تغييرات في المدخلات للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وتحت الخدمات المقدمة الى المنظمات الحكومية الدولية هناك ثمانية مدخلات مقابل مدخلين للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛ ويرجع الفرق الى تغيير في العرض ، وهو أن المدخلات لم تكن مدرجة تفصيلا بالنسبة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . وتحت المشاورات الاقليمية والافرقة العاملة والحلقات الدراسية بلغت المدخلات الستة المخططة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ نصف رقمها فقط للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛ ويرجع الانخفاض الى ترشيد عملية التشاور ونقصان قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار في الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة . والمخطط تحت الانشطة الإعلامية اصدار ٣٦ منشورا للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ الى جانب ١٠٠ اجتماع مع وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية مقابل ٢٢ منشورا و ٤٠ اجتماعا في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ؛ ويرجع هذا الانخفاض مرة أخرى الى الترشيد وتخفيض الموارد المطلوبة .

٨ - وأردف قائلا إن العنصر ١-١ في برنامج المجلس (وضع السياسات والتحليل الاقتصادي) يقترح ايلاؤه أولوية عليا . إذ يمثل ٦٥ في المائة من موارد البرنامج ، وهو رقم أعلى بكثير من نسبة الـ ١٠ في المائة التي يفترض تحديدها . وعلى العكس من ذلك أعطي عنصر البرنامج ١-٣ (الانشطة الإعلامية) الاولوية الدنيا وأصبح يمثل ٨ في المائة من الموارد فقط .

٩ - وأضاف قائلا إن الموارد الخارجة عن الميزانية لصندوق الاغذية العالمي تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار ، وهو رقم مشابه لرقم الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، كما في فترة السنتين الحالية ، ستستخدم الأموال لتكملة خدمات الخبراء الاستشاريين والسفر والمساعدة المؤقتة فيما يتعلق بتقديم الدعم لدورات المجلس .

(السيد بودوت)

١٠ - واسترسل قائلا إن أغلب الانشطة الواردة في الباب ١ - باء ليست مبرمجة بالمعنى العادي لهذه الكلمة ، إلاّ في حالة شعبة حقوق الفلسطينيين ومكتب البحوث وجمع المعلومات . والتغير البرنامجي الوحيد في شعبة حقوق الفلسطينيين هو تعديل عنوان البرنامج الفرعي الوحيد ليصبح "قضية فلسطين : ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" ، واقتراح الامين العام إعفاء هذا البرنامج الفرعي من تحديد الأولوية ؛ ولم تعلق لجنة البرنامج والتنسيق على تلك النقطة .

١١ - واستطرد قائلا إن كامل برنامج مكتب البحوث وجمع المعلومات جديد إذ أنشئ المكتب كواحد من الإصلاحات السياسية المنفذة بموجب القرار ٢١٣/٤١ ولم يرد في الطبعة الاولى لميزانية الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . وقد أوليت أولوية عليا للبرنامج الفرعي ١-٣ (الإشعار المبكر) الذي يمثل نحو ٩ في المائة من الموارد ولذلك فهو متفق مع القواعد . وقد أعطيت أولوية دنيا للبرنامج الفرعي ٢-١ (نشر معلومات) الذي يمثل نحو ٦ في المائة من الموارد .

١٢ - واختتم كلمته قائلا إن الموارد الخارجة عن الميزانية للباب ١ - باء تقدر بحوالي ٠٠٠ ٧٥٠ دولار وتتصل بالوظائف المدرجة تحت بند الشؤون السياسية الخاصة وتخضع لتقييمات مستقلة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

١٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد مبلغ ٤٠٠ ٣٩٠ ٥٣ دولار تحت الباب ١ : وأن التقدير الوارد في الميزانية العادية ويبلغ ٣٠٠ ١٥٨ ١٩ دولار تحت الباب الفرعي ألف يزيد عن الاعتماد المنقح للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ بمبلغ ٦٠٠ ٧٠٩ ١ دولار ؛ أما التقدير البالغ ٤٠٠ ٢٩١ ٣٤ دولار الوارد تحت الباب الفرعي باء فيزيد بمبلغ ٤٠٠ ٥٣٦ ١ دولار .

١٤ - وتابع قائلا إن الفقرات ١-٥ الى ١-٢٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/44/7) تتناول ثمانية اجهزة لتقرير السياسة تحت الباب الفرعي ألف . وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ١-٧ الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٠ ، فقد يتأثر هذا التقدير إذا ما عقدت دورات استثنائية إضافية للجمعية العامة . ويخضع ذلك بطبيعة الحال لإجراء صندوق الطوارئ .

(السيد مسيلي)

١٥ - وأردف قائلا إن الفقرات ١-٩ الى ١-١١ تتناول احتياجات اللجنة الاستشارية وأمانتها . وقد حددت المبالغ ، لاسيما المتعلقة بالسفر ، على أساس العدد الحالي لأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المقيمين في الخارج وهم سبعة أعضاء . وأن أي تغيير في ذلك العدد سينطوي على تغيير في التقديرات .

١٦ - وفيما يتعلق بمجلس مراجعي الحسابات (الفقرات ١-١٣ الى ١-١٤) قال إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء استعراض كامل النطاق لتكلفة المراجعة الخارجية للحسابات يتناول على وجه الخصوص مسألة توزيع تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات بين المصادر الخارجة عن الميزانية والميزانية العادية . وينبغي تقديم نتائج الاستعراض الى اللجنة الاستشارية في وقت مناسب كيما تؤخذ توصياتها في الاعتبار في مناقشة الميزانية ١٩٩٢-١٩٩٣ .

١٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية في تعليقاتها بشأن مجلس الاغذية العالمي وأمانته في الفقرات ١ - ١٦ الى ١ - ٢١ أشارت ، على وجه الخصوص ، مسألة تنفيذ توصياتها السابقة . وطلبت تبريرا أكثر تفصيلا في التقديرات المتعلقة بمجلس الاغذية العالمي للمساعدة المؤقتة للاجتماعات والمشاورات وحلقات العمل والحلقات الدراسية ، إلا أن هذه المعلومات لم تدرج في تقرير الأمين العام . وأضاف انه ينبغي للمجلس وأمانته أن يكفلا الامتثال لتوميات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وفيما يتعلق بالتقديرات المتصلة بالسفر (الفقرتان ١ - ١٩ و ١ - ٢٠) تؤكد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى وضع ترتيبات تتسم بالكفاءة بالنسبة لسفر رئيس المجلس وأعضاء مكتبه . وهناك أيضا حاجة إلى استخدام مبالغ السفر المخصصة لأمانة المجلس . وتغطي الاحتياجات الواردة تحت بند سفر الموظفين مبلغ ٧٠٠ ١٩ دولار اللازم لموارد السفر والإقامة لكل موظف من الفئة الفنية وما فوقها غير انه لم يقدم أي تبرير كاف لذلك المبلغ الكبير .

١٨ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية في تعليقاتها بشأن الباب الفرعي باء تلاحظ في الفقرة ١ - ٣٥ أن للمقر ثلاث وحدات للتحرير وفي الفقرة ٣٩ - ٢٤ تورد تفصيلات للوحدات التي تقوم بوظائف التحرير . وقد كان مثار استغراب اللجنة الاستشارية دائما أن يكون هناك ثلاث وحدات من هذا القبيل ؛ وقد تكون هناك أسباب سياسية لاثنتين منهما ولكن المؤكد أنه لا توجد أسباب للثالثة . وأضاف أن اللجنة تأمل في أن يكون هناك تنسيق كامل بين الوحدات الثلاث لضمان استخدام المتاح من الموظفين والاموال استخداما تعاونيا بحيث يستفاد إلى أقصى حد من طاقة تلك الوحدات .

(السيد مسيلي)

١٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ١ - ٥١ بإجراء تخفيضات يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٥٩ دولار في التقديرات العامة للأمين العام بشأن البند ١ .

٢٠ - السيد مونتي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : وجه انتباه اللجنه إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٤٩ من الوثيقة A/44/16 وأعرب عن ارتياحه لأن الأمانة العامة امتثلت إلى تلك التوصية وقدمت معلومات إضافية بشأن الأولويات على حد سواء . كما أوجز التوصيات الواردة في الفقتين ٧٤ و ٧٨ من التقرير ذاته .

٢١ - السيد ناصر (مصر) : استفسر عما إذا كان من الممكن أن توفر كتابة المعلومات المقدمة شفويا من مدير شعبة الميزانية .

٢٢ - السيد غوبتا (الهند) : رحب بالمعلومات المتعلقة بالتقديرات في المحتوى البرنامجي واستفسر عما إذا كان يمكن إتاحة هذه المعلومات كتابة قبل النظر في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة . وقال إنه إذا لم يتسن ذلك فسيكون من المفيد للجنة أن يكون أمامها تعليقات الأمانة العامة كتابة قبل أن تشرع في القراءة الثانية .

٢٣ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى الاحتمال البين لعقد دورات استثنائية للجمعية العامة للنظر في المشاكل المتصلة بالمخدرات ، فإنه يود معرفة ما إذا كان تخفيض النمو في الموارد الموصى بها من جانب اللجنة الاستشارية في الفقرة ١-٨ من الوثيقة A/44/7 يمكن أن يكون له أثر ضار على ترتيبات خدمة المؤتمرات الخاصة بتلك الاجتماعات وغيرها . وطلب كذلك توضيحا للإشارة الواردة في الفقرة ١ - ٣٩ من الوثيقة A/44/7 إلى إعادة توزيع تسع وظائف إلى المكتب التنفيذي للأمين العام إذ أن الفقرة ١ - ٧٦ من الوثيقة A/44/6/Rev.1 ، تشير إلى أن عدد الوظائف التي سيعاد توزيعها هو ثمان فقط .

٢٤ - السيد دانكوا (غانا) : أعرب عن قناعته بأن اللجنة في حين ترحب بأي تخفيض مقترح ترغب في ضمان عدم وقوع أي أثر ضار على البرامج المقررة . ومن ثم فإنه لو قدم مدير شعبة الميزانية رأي الأمانة العامة بشأن ما إذا كان سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية أي أثر سلبي لكان ذلك مفيدا . وطلب تأكيدات من الأمانة العامة بأنه يمكن تنفيذ البرامج كاملة وبكفاءة إذا ما قبلت تلك التوصيات .

٢٥ - السيد شك (إسرائيل) : قال إن وفده يود أن يسجل تحفظاته بشأن الاعتمادات المخصصة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقال إن تلك اللجنة التي لا تسهم بأي حال في ايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط ، تقيم أنشطتها على تجاهل لطرف رئيسي في النزاع . وانه لديه أيضا تحفظات شديدة بشأن الاعتماد المخصص لشعبة حقوق الفلسطينيين ، إذ أن أنشطتها تكرس بالدرجة الأولى للإعلام والدعاية المزعومين لصالح منظمة التحرير الفلسطينية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن وفده يأسف للقول الوارد في الفقرة ١ - ١٠٠ من الوثيقة A/44/6/Rev.1 ، من أن الأعمال التي تُنشأ من أجلها الوظائف ذات الصلة "ستستمر في المستقبل المنظور" . وقال إن وفده مندهش لتعبير الأمم المتحدة ، التي يفترض أنها تضطلع بجهود لحسم النزاع ، عن مثل هذه النظرة المتشائمة .

٢٦ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : أشار إلى القلق المعرب عنه في جلسات لجنة البرنامج والتنسيق إزاء الاتجاه نحو زيادة التكاليف المتصلة باستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين والسفر والطباعة الخارجية والمعدات . وأضاف أنه بالرغم من أن الباب ١ من الميزانية دعت الضرورة لأن يكون غير مبرمج في معظمه ، فقد وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى (فريق الثمانية عشرة) أهدافا محددة ولكنها لم تحقق تحقيقا تاما قط .

٢٧ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ١ - ٢٧ من الوثيقة A/44/7 إلى "اعتماد طارئ" لتغطية استبدال سيارة رسمية فإن وفده يطلب تأكيدات بأن الاعتماد المذكور لا ينطوي على تحمل صندوق الطوارئ أي عبء .

٢٨ - السيد غاريدو (الفلبين) : أشار إلى انه سيتم توفير حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية ، فطلب معلومات عن الحصص النسبية لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لذلك المجلس وغيره من الهيئات . وقال إنه يود أن يعرف عدد موظفي الدعم الوطنيين المسموح بهم لكل عضو في المجلس وما هي استحقاقاتهم بخلاف السفر . وأضاف أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن مستوى موارد السفر والإقامة المخصص لكل موظف من موظفي مجلس الأغذية العالمي هو مستوى عال بحق ويعتقد أنه ينبغي تخفيض هذا الاعتماد إلى المستوى الشائع عادة في الأمم المتحدة . وقال إن من الجدير بالاهتمام أيضا معرفة ما إذا كان فريق الثمانية عشرة قد أورد أي إشارة إلى التداخل الظاهر بين مسؤوليات التحرير بالمقر .

٢٩ - السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده سيواجه صعوبة كبيرة في قبول الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة بالنظر إلى الاقتراح الوارد في الفقرة ١ - ٦٩ من الوثيقة A/44/6/Rev.1 ، بإعادة وظيفة برتبة أمين عام مساعد كانت قد الغتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ . وهذا الاقتراح يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وأضاف أن وفده سيصوت ضد أي باب يضم اقتراحا بإعادة وظيفة برتبة عالية ويعتقد أنه لن يكون وحده في اتخاذ هذا الموقف .

٣٠ - واسترسل قائلا إن وفده يعتقد أن وظائف الرتب العالية ينبغي تناولها بصورة شاملة على المستوى السياسي بمعزل عن النظر في أبواب الميزانية منفردة . ولذلك فهو يقترح ان تنشئ اللجنة فريقا عاملا غير رسمي للنظر في مسألة وظائف الرتب العليا بالتفصيل وان تنفذ القراءة الأولى لأبواب الميزانية البرنامجية المقترحة كل على حدة على ان يكون مفهوما ان مسألة إعادة وظائف الرتب العليا في أي باب من الأبواب سترجأ مؤقتا حتى يحين الوقت الذي يتخذ فيه الفريق العامل قرارا بتوافق الآراء . وعندئذ يمكن اخذ هذا القرار في الاعتبار اثناء القراءة الثانية . وأضاف إن وفده يعلق أهمية خاصة على هذا الاقتراح بالنظر إلى رغبته في عدم التصويت على الباب ١ في شكله الحالي وبذلك يرسي سابقة غير مواتية بالنسبة للابواب المتبقية من الميزانية .

٣١ - السيدة مبيللا (الكاميرون) : طلبت من اللجنة ألا تختتم نظرها في الباب ١ إلى ان تتأكد من أن القرارات التي اتخذتها اللجان الرئيسية الاخرى لن تؤثر بأي شكل على هذا الباب .

٣٢ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الامريكية) : وجه الانتباه إلى النفقات الكبيرة اللازمة للطباعة والتجليد الخارجيين لوثائق الجمعية العامة ، مما يؤكد الحاجة إلى تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة واجراءاتها . وأعرب عن أمله في ان توافق الجمعية العامة على إجراء دراسة لاحتياجات المنظمة من الطباعة الخارجية بغية تحديد ما إذا كان يمكن تحقيق وفورات في هذه الفئة ولكنه يجدر التسليم أيضا بأن أضمن السبل لتحقيق هذه الوفورات هو تخفيض عدد الاجتماعات ومستوى الوثائق .

٣٣ - وأردف قائلا إن وفده بينما سره أن يلاحظ استعراض اللجنة الاستشارية الشامل لميزانية مجلس الاغذية العالمي وعملياته فقد كان مخيبا لآماله أن المجلس لم ينفذ توصيات معينة قدمت بصدد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وأنه يتوقع تنفيذ تلك التوصيات في عرض ميزانية المجلس لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣٤ - وأشار إلى اعتزام الامين العام الإبقاء على وظيفة برتبة أمين عام مساعد استجابة للمسؤوليات المتزايدة في مجالي اقرار السلم وصيانة السلم فقال إن وفده يفضل إلغاء تلك الوظيفة واشار باهتمام إلى الاقتراح المقدم من ممثل الاتحاد السوفياتي بانشاء فريق عامل للنظر في وظائف الرتب العليا .

٣٥ - واسترسل قائلا إن وفده لا يمكنه الموافقة على اعتماد مبالغ سواء للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وذلك للاسباب المحددة في الفقرة ٧٣ من الوثيقة A/44/16 أو لشعبة حقوق الفلسطينيين ، وذلك للاسباب المبينة في الفقرة ٧٩ من التقرير ذاته . ومن ثم فهو يطلب إجراء تصويت مسجل على الاعتمادات . غير ان وفده سيظل ملتزما تجاه عملية الميزانية الجديدة . وهذه العملية في رأي وفده لا تقتضي من كل وفد ان يؤيد كل عنصر من عناصر الميزانية ولكنه يتطلع إلى الانضمام الى توافق آراء بشأن الاعتماد المتعلق بالباب ككل ولانه في وضع يمكنه من تأييد قرار الجمعية العامة بشأن المستوى الاجمالي لميزانية فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٣٦ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن وفده ، بوجه عام يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومن ثم يمكنه قبول الباب ١ بصيغته المعدلة من جانب اللجنة الاستشارية .

٣٧ - واسترسل قائلا إنه يرى ان اقتراح الاتحاد السوفياتي جاء في حينه . اذ أن مسألة تخفيض عدد وظائف الرتب العليا مسألة بالغة الاهمية . وأضاف أن التوصية ١٥ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لم تنفذ بعد ومن المناسب النظر في هذه المسألة في الدورة الحالية . ومع ذلك فإنه ينبغي النظر في اقتراح إنشاء فريق عامل في إطار ممارسة اللجنة الخامسة ، أي في نهاية القراءة الاولى .

٣٨ - السيد ناصر (مصر) يؤيده السيد قوبعة (تونس) : قال إن وفده كان يأمل في أن تتم الموافقة على الباب ١ بتوافق الآراء . وأعرب عن قلقه للمستوى المتدني للاعتمادات المخصصة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين . وقال إن انشطة هاتين الهيئتين جديرة بأن تولى اولوية عالية .

٣٩ - السيد عبد الله (العراق) : قال إنه يشارك ممثلي مصر وتونس رأيهما وأعرب عن القلق بسبب ما طلبه أحد الوفود من اجراء تصويت مستقل على هذين الاعتمادين .

٤٠ - السيد اتوكيت (اوغندا) : قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر وكذلك الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي . واضاف أن اللجنة ينبغي ان تنشئ فريقا عاملا بعد الانتهاء من القراءة الاولى كيما يتناول جميع المسائل الموضوعية التي لم يمكن حلها في دراسة الميزانية بابا بابا . وقال إن مسالة الموارد الخارجة عن الميزانية يجب النظر فيها . غير انه من الاهمية بمكان عدم تجاهل قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ .

٤١ - وأردف قائلا إن وفده يشارك ممثلي مصر وتونس والعراق في الآراء التي أعربوا عنها بشأن تقديرات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين .

٤٢ - السيد اينوماتا (اليابان) : أشار إلى أن احد الوفود قد طلب إجراء تصويت بينما اللجنة الخامسة في منتصف المناقشة . وتساءل عما إذا كان يمكن اقتراح اتخاذ اجراء أثناء سير تلك المناقشة .

٤٣ - وتابع قائلا إن وفده قد لاحظ اقتراح الاتحاد السوفياتي باهتمام كبير . وأشار الى أن المسالة قد سبق ان نوقشت بإسهاب في لجنة البرنامج والتنسيق التي قدمت اقتراحا محددا في الفقرة ٦٧ من تقريرها . ومن الافضل ، بالتاكيد ، استنفاد امكانيات اتخاذ اجراءات اخرى على النحو المشار إليه في تلك الفقرة قبل الشروع في مناقشة أي نوع من الترتيبات المؤسسية المتعلقة بهذه المسالة .

٤٤ - السيد بور (فرنسا) : تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إن المسالة التي يجب معالجتها هي كيف ينبغي للجنة ان تمضي في نظرها في الميزانية . واضاف إن بعض الوفود قد قدم اقتراحات جديرة بالاهتمام لتسهيل اعمال اللجنة بهدف التوصل إلى اتفاق عام بشأن الميزانية المقترحة . وقال إن الدول الاثنتي عشرة تفهم الصعوبات التي قد تصادف بعض الدول إذ انها هي نفسها تواجه صعوبات بالنسبة لبعض الابواب . وقال إنه تسهيلا للخلوص الى توافق واسع النطاق في الآراء بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ككل فستمتنع الدول الاثنتا عشرة عن طلب اجراء تصويت على ابواب الميزانية كل على حدة ، لا سيما اثناء القراءة الاولى . وقال

(السيد بور ، فرنسا)

إن الدول الاثنتي عشرة ترى انه يمكن طرح اية صعوبات قد تنشأ جانبا الى ان تنتهي اللجنة من نظرها في الميزانية ككل في القراءة الاولى حتى تحصل على نظرة شاملة عليها ؛ والاجراء البديل ان تقوم اللجنة بإجراء مشاورات سواء في افرقة عاملة رسمية أو في إطار غير رسمي بدرجة أكبر . فذلك من شأنه ان يسهل إحراز تقدم في القراءة الاولى ويتيح فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء مما سيكون حلا أنسب من اخذ الاصوات في المرحلة الحالية . وقال إن الدول الاثنتي عشرة تأمل في أن تؤدي ترتيبات العمل التي اعتمدتها اللجنة إلى توافق للآراء على اوسع نطاق ممكن . وإن تلك الدول تأمل ألا يعني التعبير عن تحفظات من جانب الوفود ، ضمنا ، رفضا كليا للاقتراح أو الحاجة إلى اللجوء إلى اجراء تصويت أثناء القراءة الاولى .

٤٥ - الرئيس : رد على ممثل اليابان فقال إن اللجنة ما زالت تبحث الباب ١ وأن لكل وفد خلال القراءة الاولى الحق في تقديم اقتراحات ؛ إلا أنه لن تتخذ قرارات حتى بعد الانتهاء من المناقشة . ولا ينبغي أن نقطع مناقشة الابواب كل على حدة من أجل النظر في هذه المقترحات .

٤٦ - ورحب باقتراح فرنسا نيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ومفاده انه لا ينبغي أن يكون هناك تصويت أثناء القراءة الاولى على أي باب من الميزانية وذلك تسهيلا لاجراء المشاورات فيما بين الوفود .

٤٧ - السيد غوبتا (الهند) : قال إنه يرى أن اقتراح الاتحاد السوفياتي جدير بأن تنظر فيه اللجنة . وأضاف ان الوفود لا يساورها القلق بشأن الوظائف من رتبة وكيل الامين العام والأمين العام المساعد فقط وإنما ايضا بشأن الوظائف من رتبة مد - ٢ . وأعرب عن أمله في أن يمكن النظر في المسألة في فريق عامل أو في مشاورات غير رسمية .

٤٨ - السيدة بروينوفسكي (استراليا) : قالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم ياتيا وفقا لتوقعات الوفود تماما . وإن وفدها ما زال يعلق أهمية كبيرة على اجراء تخفيضات في الموظفين سواء لاسباب تتعلق بالعمليات أو تتعلق بالميزانية ، ولان تلك التخفيضات ستؤدي الى تحسين الكفاءة لمنظومة الامم المتحدة . وأضافت إن وفدها يدرك أن الامين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد واجها خيارات صعبة في إعداد توصياتهما ولكنه يأسف إذ لم يمكن إحراز تقدم أكبر نحو التنفيذ الكامل للتخفيضات المقررة في

(السيدة بروبينوفسكي ، استراليا)

الوظائف وفقا للجدول الزمني المتفق عليه . وفي ظل هذه الظروف فإن وفدها على استعداد لقبول مقترحات الحلول التوفيقية المقدمة من الامين العام بشأن التدابير المؤقتة على أن يكون مفهوما أن يتم إتخاذ خطوات للوصول بالتخفيضات الى نسبة الـ ١٥ في المائة كاملة في فترة السنتين القادمة وأن تنعكس النتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

٤٩ - واستطردت قائلة إنه على ضوء اقتراح الاتحاد السوفياتي وتعليقات وفد الجزائر عليه فإنها ترى أن إجراء مشاورات غير رسمية يمثل أفضل السبل لحسم المسألة . وهي ترى أيضا أن مسألة جدول المؤتمرات المتضخم بالفعل والاستفادة من خدمات المؤتمرات يمكن تناولها في مشاورات غير رسمية .

٥٠ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن وفده كان يأمل في قراءة أولى عاجلة للباب ١ . ولكنه نظرا لآثار مسألة الموارد الواجب تخصيصها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولوحدة حقوق الفلسطينيين فهو يؤيد وفود مصر وتونس والعراق وأوغندا في ثنائهم على الاعمال التي تضطلع بها اللجنة وهو يشاركهم تحفظاتهم بشأن انخفاض مستوى الموارد المخصصة لذلك الغرض . واقترح أن تنظر الامانة العامة في زيادة مستوى الموارد المخصصة لتلك اللجنة .

٥١ - وأعرب عن أمل وفده في الاهتداء بالقرار ٣١٢/٤١ في السعي لتحقيق توافق للآراء يشمل كامل المسألة وجميع المسائل المتصلة بها .

٥٢ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الامريكية) : استفسر عما إذا كان اتخاذ قرار من قبل اللجنة بشأن الباب ١ يعني بالتالي الموافقة على تمويل البرنامجين المتصلين بالشعب الفلسطيني . وقال إنه اذا كان ذلك كذلك فإن وفده يطلب اجراء تصويت مسجل . وأضاف إن وفده يتوقع تماما تأييد التوصل الى توافق للآراء بشأن الميزانية ولكنه يرغب في بحث هاتين النقطتين الهامتين .

٥٣ - الرئيس : أشار الى أن ممثل فرنسا قد اقترح أن تؤجل اللجنة جميع عمليات التصويت على المسائل الخلافية ولكن دون أن يمنع ذلك اللجنة من اتخاذ قرارات بشأن نقاط أخرى يمكن التوصل الى توافق للآراء بشأنها . وأضاف إنه ما لم يكن لدى ممثل الولايات المتحدة اعتراض فسترجىء اللجنة التصويت الى القراءة الثانية .

٥٤ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الاقتراح المقدم من ممثل فرنسا نيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وإن المفهوم الذي قام عليه الاقتراح ، كما يفهمه وفده ، هو أن اللجنة تحاول في المرحلة الراهنة تحقيق الاتفاق على أوسع نطاق بشأن الميزانية وتنظر على وجه الخصوص في التوازن بين الانشطة المدرجة في الميزانية والموارد المطلوبة لتنفيذ تلك الانشطة . وقد أشار وفدان الى أنهما قد يحتاجان الى طلب التصويت . وأحد هذين التصويتين سيكون على مسألة تتعلق بالسياسة ربما تعكس مواقف اتخذت في جهات أخرى في المنظمة ؛ والتصويت الآخر انعكاس لمسألة هي بالتأكيد من اختصاص اللجنة الخامسة ولكنها تنطبق انطباقا عاما . وأضاف أنه سيكون من المؤسف إذا ما بدا أن اللجنة الخامسة تتخذ قرارات بينما تستبعد امكانية الحل التوفيقي في المرحلة الراهنة دون النظر الى الصورة ككل . وأن ما يفهمه وفده أنه إذا كان يمكن للجنة خلال القراءة الاولى لمقترحات الميزانية وبناء على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطرح جانبا ، من حيث الأساس ، اتخاذ قرار قد يسبب صعوبات لبعض الوفود وسيكون ذلك مفيدا جدا لأعمال اللجنة . وإذا كان وفده يفهم ما قاله الرئيس فهما سليما فذلك ما يراه الرئيس ايضا . ومن ثم فهو يأمل في امكان أن يوافق الجميع على المضي على هذا الاساس .

٥٥ - السيد دانكوا (غانا) : قال إنه يفهم إنه لما كان من مسؤولية لجان أخرى أن تقرر برامج معينة ، فمن مسؤولية اللجنة الخامسة أن تدرس المدخلات الادارية والمالية لتحدد ما إذا كانت كافية أم لا .

٥٦ - واسترسل قائلا إنه سيكون من السهل للجنة أن تعتمد الميزانية باجراء تصويت على كل باب على حدة . ولكنها قررت أن تعمل على أساس توافق الآراء وتوافق الآراء يجب أن يفهم على أنه لا يعني بالضرورة الاجماع وإنما الموافقة على الاختلاف في حين يسمح بالمضي في العمل . وأضاف أنه ربما يمكن تحقيق وفورات عن طريق الغاء وظيفة برتبة وكيل الامين العام ولكنه لا ينبغي للجنة أن تضيع وقتا طويلا بصدد هذه المسألة . وينبغي لها أن تمضي في المناقشة وأن تبحث في الوقت المناسب مسألة ما إذا كان ينبغي إنشاء فريق غير رسمي خاص للنظر في هذه الاقتراحات .

٥٧ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن لدى ممثل الولايات المتحدة أي اعتراض على استمرار اللجنة في عملها مع المراعاة الواجبة للاقتراح المقدم من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فسترجىء اللجنة التصويت على جميع المسائل الخلافية الى مرحلة لاحقة .

٥٨ - السيد بودوت (مدير شعبة الميزانية) : أشار الى طلب الوفدين المصري والهندي أن توفر تعليقات الأمانة العامة الاستهلالية على كل باب من أبواب الميزانية كتابة فقال إن هذه المسالة قد نوقشت في لجنة البرنامج والتنسيق التي أوصت بتحسين عرض المحتوى البرنامجي في الميزانيات المقبلة وايراد اشارات واضحة للنواحي التي تختلف فيها ميزانية عن سالفاتها . أما بالنسبة للدورة الحالية فقد وافقت على الاكتفاء بالبيانات الشفوية ومع ذلك فإذا ما أصرت الوفود فإنه سيتم بذل كل جهد لتوفير مدونات من تسجيلات الملاحظات الاستهلالية بعد إلقائها . وفيما يتعلق بالباب ١ فقد بلغ التغيير في محتوى البرنامج المتصل بمجلس الأغذية العالمي حد تعديل بعض المدخلات ؛ أما التغييرات الأخرى فكلها واردة بالفعل في وثائق الميزانية .

٥٩ - وأردف قائلا إنه ليس هناك علاقة مباشرة بين تخفيض المساعدة المؤقتة العامة الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ١-٨ من تقريرها الأول وتخصيص اعتمادات لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة . فإذا قررت الجمعية العامة عقد دورة استثنائية تقوم الأمانة العامة بتقديم بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، وهذا البيان يحتمل أن يبين إمكان استيعاب تكاليف خدمة المؤتمرات في حدود الموارد الموجودة ولكن تكاليف السفر لممثلي أقل البلدان نموا التي ليس هناك اعتماد بديل بالنسبة لها فسيتعين تمويلها من الاحتياطي .

٦٠ - واستطرد قائلا إن الفرق بين عدد الوظائف من رتبة مد - ٢ الواردة في الفقرة ١-٣٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والعدد الوارد في الفقرة ١-٧٠ من مقترحات الميزانية إنما يرجع إلى خطأ طباعي في تقرير اللجنة الاستشارية .

٦١ - وتابع قائلا إن ممثل غانا قد علق على الصلة بين توصية اللجنة الاستشارية ورد الأمانة العامة عليها . والحقيقة أن مقترحات الميزانية يجري مناقشتها باستفاضة مع اللجنة الاستشارية التي تقدم توصياتها بعد تبادل مكثف لوجهات النظر مع الأمانة العامة . وأن توصيات اللجنة الاستشارية المتصلة بمجلس الأغذية العالمي لا تقضي بتخفيض في الاعتمادات ولكن بإجراء تحسينات في عمل أمانة المجلس . وسيبذل كل جهد لتنفيذها .

٦٢ - وتابع قائلا إن ممثل المملكة المتحدة قد علّق على زيادة اعتمادات السفر تحت الباب ١ بالرغم من انخفاضها في الميزانية ككل . وهذا صحيح . ففي تقدير الأمين العام أن من المهم توفير الأموال الكافية لتغطية احتياجات السفر التي تنطوي عليها الأنشطة المدرجة تحت الباب ١ .

(السيد بودوت)

٦٣ - وأردف قائلا إن ممثل الولايات المتحدة قد طلب معلومات بشأن تكاليف المنشورات . ومن الصحيح مرة أخرى أن الاعتمادات المرصودة لذلك الغرض تحت الباب ١ قد زادت ولكن الأمين العام يرى أن لها ما يبررها تماما .

٦٤ - واسترسل قائلا إن الأمانة العامة قد بدأت العمل وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية بضرورة استعراض حصة مصروفات مجلس مراجعي الحسابات الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية . وأضاف أن المراقب المالي سيقوم بإعداد دراسة للنظر فيها من جانب اللجنة الاستشارية جنبا إلى جنب مع مقترحات الميزانية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ . وأن المبلغ ٣٠٠ ١٨٦ دولار الذي يمثل الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لا يشمل المبالغ التي دفعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة .

٦٥ - وتابع قائلا إنه من الصحيح أن اقتراحات الميزانية من حيث علاقتها بوحدات الأمانة العامة ومهام التحرير لا تتّبع بالكامل التوصية ٣٩ لفريق الثمانية عشرة . فقد أدمجت مهام مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع مهام مكتب الأمين العام ومن الممكن أن تنقل مسؤولية المنشورات إلى إدارة شؤون المؤتمرات . وأضاف أنه بالرغم من طلب موارد كبيرة لنشر الوثائق فإن طاقة وحدات التحرير الثلاث تكاد لا تكفي . والأمر يحتاج إلى بعض التبسيط لا سيما في الوحدتين الموجودتين في إدارة واحدة . ومع ذلك فإن الأمانة العامة تعتقد أن التنسيق بين الوحدات يتم بصورة مرضية .

٦٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : أكد أن هناك خطأ طباعيا بالفقرة ١-٣٩ من تقرير اللجنة الاستشارية . وقال إن هذه هي المرة الثانية التي يصاب فيها بخيبة الأمل بالنسبة لأعمال التحرير التي تقوم بها الأمانة العامة : واللجنة الاستشارية تقضي أياما تدقق فيها تقاريرها قبل أن ترسل إلى النشر . وقد وقع أول خطأ في الفقرة ١٨ من الفصل الأول من التقرير حيث أشارت الوثيقة إلى نمو حقيقي في الميزانية قدره ٤ في المائة بينما قالت اللجنة الاستشارية بوضوح في عرضها إنه ناقص بنسبة ٤ في المائة . وقد وقع الخطأ فقط في النص الانكليزي : أما اللغات الأخرى فصحيحة . وقال إنه يطلب إعادة تدقيق جميع الوثائق التي تقدمها اللجنة الاستشارية .

(السيد مسيلي)

٦٧ - وتابع قائلا إن ممثل المملكة المتحدة قد استفسر عما إذا كان "اعتماد الطوارئ" الذي أشارت إليه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١-٢٧ من تقريرها هو صندوق الطوارئ للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وهذا ليس ذاك فإذا قررت الشركات التي تقوم الآن بتوفير السيارات للأمين العام بالمجان أن تنهي العمل بالاتفاقات الحالية ، فسيلزم مبلغ الـ ٨٠٠ ٣٥ دولار ؛ وإذا لم تقرر ذلك فلن تكون هناك حاجة إلى ذلك المبلغ .

٦٨ - السيد دانكوا (غانا) : عاد إلى مسألة المساعدة المؤقتة العامة فقال إن تقديرات الأمين العام تمثل "المستوى الاعتيادي للخدمات" (A/44/6/Rev.1 ، الفقرة ١-٣) . وبالتالي فإذا ما خفض الاعتماد المدرج تحت هذا البند فمن غير المحتمل ، على ما يبدو ، أن يكون باستطاعة الأمانة العامة توفير المستوى المعتاد من الخدمات ؛ ولكنه إذا ما تم بلوغ التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية بعد إجراء مناقشات مكثفة مع الأمانة العامة فإنها ربما تستطيع ذلك . وفي جميع الأحوال لا يريد وفده أن يقال له إنه نظرا لأن الجمعية العامة قد قبلت بإجراء التخفيض الموصى به من قبل اللجنة الاستشارية فقد تأثر مستوى الخدمات التي يمكن توفيرها .

٦٩ - وتساءل ، بنفس الطريقة ، عن الأثر الذي يفترض أن يترتب على ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١-٣٠ من تقريرها بشأن اعتماد السفر لمجلس الأغذية العالمي . إذ أنها تبدو بمثابة توصية بالتخفيض .

٧٠ - الرئيس : قال إن اللجنة مستعدة فيما يبدو لاتخاذ إجراء بشأن الباب ١ في القراءة الأولى ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لطلب وفد الولايات المتحدة النظر في أجزاء معينة من الاعتماد الوارد تحت الباب ١ على نحو مستقل وللاقتراح الفرنسي المقدم نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإرجاء أي تصويت في الوقت الحاضر .

٧١ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده سيكون مستعدا لقبول الاقتراح الفرنسي بشرط أن يقدم الرئيس تأكيدا بأن اللجنة لن تتخذ أي إجراء بشأن تخصيص الأموال للبرنامجين المتعلقين بالشعب الفلسطيني .

٧٢ - الرئيس : إنه ما لم يسمع اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تؤيد التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرتين ٧٤ و ٨٠ من تقريرها (A/44/16) .

٧٣ - وقد تقرر ذلك .

٧٤ - السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه على استعداد للموافقة على الباب ١ دون تصويت ، وفقا للاقتراح الفرنسي ، بشرط أن تقبل اللجنة الخامسة المفهوم الذي اقترحه وفده .

٧٥ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الامريكية) : طلب من الرئيس تحديد المبلغ المطلوب من اللجنة الخامسة اعتماده .

٧٦ - الرئيس : قال إن اللجنة تتخذ إجراء بشأن المبلغ الموصى به من قِبَل اللجنة الاستشارية مطروحا منه المبالغ التي طلب وفد الولايات المتحدة إجراء تصويت مستقل بشأنها .

٧٧ - السيد لعجوزي (الجزائر) يؤيده السيد عبد الله (العراق) : استفسر عما إذا كان من الممكن للجنة أن تعتمد جزءا فقط من الباب في القراءة الأولى .

٧٨ - السيد بور (فرنسا) : قال إن القصد من اقتراحه هو تعزيز الاتفاق العام على مجموع الميزانية ككل . وإنه يرى أن من صالح الامم المتحدة اعتماد الميزانية بتوافق الآراء : إذ أن الموافقة على بعض الاعتمادات بإجراء تصويت يمكن أن يكون له آثار خطيرة . وقالت وفود كثيرة إن شرط توافق الآراء لا ينبغي استخدامه كوسيلة لكي تفرض أي دولة طرف آراءها على الدول الاخرى . وأضاف أن هدف وفده هو التوصل إلى اتفاق حيثما يمكن التوصل إلى اتفاق والسماح للجنة الخامسة بأن تفرد جانبا المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام دون تأخير اتخاذ إجراء بشأن الأجزاء الاخرى من الميزانية .

٧٩ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : قال إن اللجنة على حافة خطر يتمثل في إرساء سابقة خطيرة . ويمكن أن ينتهي بها الامر باعتماد نصف مقترحات الميزانية فقط في القراءة الأولى إذا ما تركت بنود معينة في كل مرحلة من المراحل .

٨٠ - السيد لوبيز (فنزويلا) : قال إنه ليس لديه مشكلة في قبول جميع المقترحات الواردة تحت الباب ١ ولكنه يأمل في أن تقدم الامانة العامة في الوقت المناسب تفاصيل بشأن البنود المشار إليها في الفقرات ١-٧٧ و ١-٨١ و ١-٨٢ من مقترحات الميزانية .

٨١ - السيد شابالا (زامبيا) : أعرب عن عدم ارتياحه ودهشته للإجراء الذي يبدو أن اللجنة توشك أن تتبعه . وقال إنه قد أصيب بخيبة الأمل إلى أبعد حدٍّ إذ وضعت اللجنة الخامسة في وضع لا يمكنها فيه النظر ، على ما يبدو ، في أجزاء معينة من الميزانية . وفي رأي وفده أن من الأفضل اعتماد الباب الذي أبدت بعض الوفود تحفظات بشأنه . فذلك يتمشى على الأقل مع الممارسة السابقة .

٨٢ - السيد زونغوي ميتونغا (زائير) : قال إن إرجاء اتخاذ قرار بشأن بعض أجزاء الباب ١ ليس إجراء مقبولا .

٨٣ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إنه يمكنه قبول الاقتراح الفرنسي .

٨٤ - السيد كالبتزر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : أشار إلى أنه لا يمكن للجنة الموافقة حسب الأصول على الاعتمادات المدرجة تحت الباب ١ إلا بعد أن توافق على ملاك الوظائف وما زال الاقتراح السوفياتي بشأن ملاك الوظائف لم يبت فيه . ومن ثم ينبغي للجنة أن تتخذ إجراء بشأن الاقتراح السوفياتي .

٨٥ - الرئيس : قال إنه لا يقصد أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن جزء فقط من الاعتمادات . وبوسع اللجنة أن تجري تصويتا على المبلغ الذي أوصت به اللجنة الاستشارية ، آخذة في الاعتبار طلب الولايات المتحدة النظر في جزء من الاعتماد فيما بعد ؛ أو يمكنها أن تشرع على الفور في إجراء تصويت مستقل على جزء من مقترحات الميزانية ، كما طلبت الولايات المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠